تحرك عاجل

مصير بحريني ومكان وجوده مجهولان

لا يزال فاضل سيد عباس حسن راضي محتجزًا دون أن تُوجه له أي تهمة منذ اعتقاله في 29 سبتمبر/أيلول 2016. كما لم يُتاح له الاتصال بمحامٍ، ولم يُسمح له سوى باتصالٍ محدود بأسرته، التي لم تعلم شيئًا عنه منذ 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، أو تلقت أي معلومات بشأن مكان وجوده أو حول رفاهه. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق حيال أنه ضحية للاختفاء القسري، وأنه يواجه خطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

اعتقل ضباط تابعون لـ"مديرية التحقيقات الجنائية،" **فاضل سيد عباس حسن راضي**، الذي يبلغ من العمر 24 عامًا، في 29 سبتمبر/أيلول 2016، في حوالي الساعة الثالثة صباحًا، في منزل أسرته بمدينة حمد، جنوب غربي العاصمة، المنامة. ولم تُبلّغ أسرته بالمكان الذي كان سيُقتاد إليه، ولا بالأسباب وراء اعتقاله. كما لم تعلم أسرته أي شئ عنه إلا بعد مرور أسبوعين، حينما اتصل بهم للمرة الأولى. وفي أثناء المكالمة الهاتفية القصيرة، أخبرهم فاضل سيد عباس حسن راضي بأنه محتجزٌ لدى "مديرية التحقيقات الجنائية،" وبأنه مُتعب للغاية، وليس على ما يُرام. فلم تعلم أسرته أي شئ عنه حتى 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، عندما اتصل بهم، وقال إنه لا يزال بـ"مديرية التحقيقات الجنائية،" ولا يعلم السبب وراء ذلك. ولم يرد لأسرته أي شئ عنه، منذ ذلك الحين. كما لم يُتاح له الاتصال بمحامٍ أثناء فترة احتجازه. ويساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن يكون فاضل سيد عباس حسن راضي عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، دون إتاحة الاتصال بمحامٍ، وبعد إجراء مكالمة هاتفية لا تَذكر مع أسرته سُمح له بها، وأن الاستمرار في رفض الإفصاح عن مكان وجوده، قد يجعله ضحية للاختفاء القسري.

وترددت شقيقة فاضل سيد عباس حسن راضي على "مكتب الادعاء العام" مرتيْن أسبوعيًا، منذ أن اعتُقل شقيقها، للاستفسار عن مكان احتجازه، والسبب وراء ذلك؛ إلا أنها لم تتلق بعد أي معلومات بشأن ذلك. وفي 2 يناير/كانون الثاني 2017، أخبرها "مكتب الادعاء العام" أخيرًا بأن تعود إلى منزلها، وتنتظر مكالمة من

شقيقها، كما أُبلغت بأنه سيمثُل أمام "الادعاء العام" في 24 إبريل/نيسان 2017. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، تقدمت شقيقة فاضل سيد عباس حسن راضي بشكوى إلى مكتب "الأمانة العامة للتظلمات،" حيث تقول إنهم أبلغوها، في 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، بأنهم لا يمكنهم اتخاذ أي إجراء بشأن شقيقها. كما ذهبت أيضًا، في 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، إلى "مديرية التحقيقات الجنائية،" وأخبرها ضابط هناك أن شقيقها مُحتجز لديهم. بيد أن أسرته علمت لاحقًا بأنه مُحتجز في القسم 15 من سجن جو، جنوب المنامة، ومن ثم واصلوا استفسارهم عنه مجددًا لدى "مكتب الادعاء العام،" ولكن دون جدوى. وعلى الرغم من استفسارهم عدة مرات، لم تتلق أسرته أي معلومة حول مكان وجوده أو السبب وراء احتجازه منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2016. وهكذا، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى مكتب "الأمانة العامة للتظلمات" في 5 يناير/كانون الثاني 2017، وإلى "المدعي العام" ووزير الداخلية في 13 يناير/كانون الثاني 2017؛ لكنها لم تتلق بعد أي رد.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على أن تكشف على الفور عن مصير فاضل سيد عباس حسن راضي ومكان وجوده، وعلى أن تُفرج عنه، ما لم يُوجه له، على جناح السرعة، اتهام بارتكاب جريمة معترف بها، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية؛
- دعوة السلطات إلى أن تُتيح له على جناح السرعة وبصفة منتظمة فرصة الاتصال بأسرته، والاستعانة بمحام، وأي عناية طبية تتطلبها حالته؛ وإلى أن تضمن حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إلى حين الإفراج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

<u>ملك البحرين</u>

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: +97317664587

وزير الداخلية

سمو الأمير راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: +97317232661

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +97317531284

البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

مصير بحرينيّ ومكان وجوده مجهولان

معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية حالة مماثلة لحالة فاضل سيد عباس حسن راضي؛ حيث احتُجز السيد علوي حسين العلوي، البالغ من العمر 43 عامًا، دون أن تُوجه له أي تهمة، أو أن يُتاح له الاتصال بمحاميه، منذ أن اعتُقل في أكتوبر/تشرين الأول 2016. ولم تعلم أسرته أي شئ عنه منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، أو تلقوا أي معلومات حول مكان وجوده أو رفاهه. ويساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق إزاء أن يكون السيد علوي حسين العلوي ضحية للاختفاء القسري، أو أن يواجه التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، كما هو الحال بالنسبة لفاضل سيد عباس حسن راضي. للمزيد من المعلومات، انظر: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5581/2017/en/

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال واحتجاز تعسفية، وتعرُض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا سيما أثناء احتجازهم بـ"مديرية التحقيقات الجنائية،" حيثما يزعم المُحتجزون أنهم يُجبرون على توقيع "اعترافات،" لكي تُستخدم كأدلة لإدانتهم أو إدانة آخرين ممن يُحاكمون. وتتضمن بعض الأساليب الموثقة ضرب المُحتجزين، وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة، وحرمانهم من النوم، وإبقائهم عراة.

والحق في الاستعانة بمحام هو ضمانة أساسية ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأحد القواعد الرئيسية للمحاكمة العادلة المشمولة في معايير حقوق الإنسان الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يُمنح المحتجزون فرصة الطعن في قانونية احتجازهم، في وقت مبكر، مما يُعد بمثابة ضمانة مهمة ضد التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الإكراه على الإدلاء بـ"اعترافات،" أو الاختفاء القسري، أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

وينبغي أيضًا أن يتمكن الأشخاص المحرومون من حريتهم من الاتصال بأفراد أسرهم وأصدقائهم، وكذلك الأطباء المحترفين. ويجب توفير هذا الاتصال، بما يخضع للشروط والقيود التي تقتضيها الضرورة لتحقيق هدفٍ مشروع، والتي تتناسب معه. ووفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية، لأي شخصٍ اعتُقل واحتُجز الحق في إبلاغ أي شخصٍ في العالم الخارجي، أو أن تُعلمه السلطات، باحتجازه وبالمكان المُحتجز به. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُتاح لهم كافة الوسائل المناسبة للتواصل مع أسرهم، وتلقي زياراتهم. وعلى غرار الحق في الاستعانة بمحام، فإن حق المحتجزين في التواصل مع العالم الخارجي، وفي تلقي الزيارات ضمانة رئيسية ضد التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؛ حيث يتسنى للأشخاص المعنيين برفاه المُحتجزين من رؤية أين يُحتجزون، والاطلاع على أحوالهم، لكي يتمكنوا من التوسط لهم، إذا كان هناك ما يبعث على قلقهم؛ كما أنها تُعد ضمانة رئيسية ضد التعرض للاختفاء القسري.

وكُلفت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،" التي عُينت بموجب أمرٍ ملكي أُصدر في 29 يونيو/حزيران 2011، بإجراء التحقيقات، وإعداد التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على خلفية الاحتجاجات في عام 2011. وحينما أُطلق تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة" في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أعلنت الحكومة التزامها بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد عرض التقرير رد الحكومة على احتجاجات الجماهير، كما وثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت على نطاق واسع. وكان من بين التوصيات الرئيسية بالتقرير، دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما تضمنته من تعذيب واستخدامٍ مفرطٍ للقوة، وإلى إجراء تحقيقات مستقلة حول مزاعم التعذيب.

وعقب إصدار تقرير "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،" أنشأت الحكومة البحرينية مؤسسات مختلفة لحقوق الإنسان في عام 2012، للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ولضمان تحقيق المساءلة، وعلى وجه الخصوص "الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية" و"وحدة التحقيق الخاصة". وتم تمكين "الأمين العام للتظلمات" و"وحدة التحقيق الخاصة" وتزويدهما بالموارد لإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي يرتكبها وكلاء الدولة؛ وذلك في معرض تعاملها مع الشكاوى التي ترد إليهما، أو بمبادرة ذاتية منهما. واتسم عمل "الأمانة العامة للتظلمات" بفعاليته عمومًا على صعيد إحالة الشكاوى، المتعلقة

بالتعذيب وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، إلى "وحدة التحقيق الخاصة" كي تتولى التحقيق فيها. بيد أن في بعض الحالات، لم تنجح في اتخاذ إجراءات سريعة لحماية المُحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو إجراء تحقيقات فعالة حول مزاعمهم. انظر تقرير منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 *تجميل شكلي أم تغيير جذري؟ تقييم أداء هيئات الرقابة على حقوق الإنسان في البحرين*. (https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5080/2016/en/).

الاسم: فاضل سيد عباس حسن راضي

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 30/17 رقم الوثيقة: MDE 11/5590/2017 البحرين بتاريخ: 31 يناير/كانون الثاني 2017